نظمه الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب

Tweet Like 0 Share 0

العدد 431

منتدى الإمتثال ومكافحة تبييض الأموال

«المعيار 9» قانون دولي جديد للحماية

- طربيه: علينا تعميم الخدمات المصرفية لتمكين الأفراد المهمشين من النمو

- فتوح: لبنان يسجل تقدّماً في مسيرة تعزيز ثقافة الشمول المالي

- يوغورتجيان: المصارف العربية تلتزم تطبيق المعايير الدولية

الدكتور جوزف طربيه متوسطاً سركيس يوغورتجيان ووسام حسن فتوح

حمل إفتتاح منتدى «الإمتثال، حماية عملاء المصارف، مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، وتطبيق المعيار 9 الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولي»، الذي نظمه الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب ومجلس الإحتياطي الفدرالي في واشنطن، واتحاد

Quick Links

Articles issued by Chairman, Board of Directors & Secretary General of UAB

Global Consulting Services Affordable to all

Conferences & Forums Program for 2018

Seminars & Training Program for 2018

قاموس المصطلحات المصرفية
FINANCIAL & BANKING DICTIONARY

CSR Guidelines
for the Financial Sector

BAFT MENA Council Press Release

UAB Cooperation with UNEP FI

UAB Magazine - Issue 455 October 2018

المصارف العربية، في العاصمة اللبنانية بيروت، شروحاً جديدة ومهمة لأبعاد قانون «غاتكا» GATCA، الذي سيشمل مختلف الدول، حيث يجعل التحقق الضريبي مسألة شاملة لكل مودع أجنبي في أي دولة في العالم، وهو يأتي بعد قانون الإمتثال الضريبي على حسابات الأميركيين الخارجية «فاتكا» FATCA المختص بالتحصيل الضريبي للأميركيين.

لا شك في أن قانون «غاتكا»، بدأ يطرح علامات إستفهام حول السرية المصرفية، إلا أنه لا بدّ من أن يلعب دوراً بارزاً في ما يتعلق بمكافحة تمويل الإرهاب وتبييض الأموال، في هذا الوقت وفي هذه المنطقة تحديداً، إذ بات الإرهاب يتحدّى دولاً كبيرةً، لا بل يتحدّى العالم. وقد بات الحديث اليوم سائداً عن «معيار الإبلاغ الموحد» الذي ينص على أن كل مودع أجنبي في أي بنك سيتم إبلاغ وزارة المالية حوله لتقوم هذه الأخيرة بإبلاغ وزارة المالية في بلده الأمّ، وذلك لتحصيل الضرائب منه وللحد من التهرّب الضريبي.

اللافت حول لبنان في هذا السياق، ما أوضحه ضابط الامتثال في «البنك الاحتياطي الفيدرالي» في نيويورك **أجاي بديال** في حديث صحافي «أنّ لبنان يتمتّع بالكثير من المقومات

المشاركون الرئيسيون في منتدى «الامتثال» في الجلسة الختامية

والخصائص، وله دورٌ مهمٌ جداً على الصعيد المصرفي نظراً إلى أهميّته في المنطقة»، مشدّداً على أنّه «لا يمكن الحديث عن قضاء نهائي على عمليات تبييض الأموال، لكن علينا محاولة الحد منها قدر المستطاع، ولا سيما في ظل تمويل الإرهاب المرتبط بها».

شارك في حفل إفتتاح المنتدى رئيس جمعية مصارف لبنان ورئيس الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب، **الدكتور جوزف طربيه**، والأمين العام لإتحاد المصارف العربية **وسام حسن فتوح**، والمستشار في مجلس الإحتياطي الفدرالي، واشنطن **سركيس يوغورتجيان**، إضافة إلى حضور ضابط الإمتثال في البنك الإحتياطي الفدرالي في نيويورك، **أجاي بديال**، ونخبة من الخبراء الأميركيين والعرب والأجانب في مجالي التحقق والإلتزام، حماية عملاء المصارف، مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتطبيق المعيار 9 الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولي.

إعلان بداية التسجيل في المؤتمر الدولي الثامن للّغة العربية

SPONSORS OF UAB EVENTS

حضر المنتدى أيضاً، النائب الأول لحاكم مصرف لبنان **رائد شرف الدين**، ورئيس مجموعة فرنسبنك الوزير السابق **عدنان القصار**، وحشد من الشخصيات القيادية المصرفية، وهيئات ديبلوماسية، إقتصادية ورجال أعمال.

لقاء عام للقيادات المصرفية المشاركة في المنتدى

د. طربيه: صمود الأنظمة المالية

الدكتور جوزف طربيه، رئيس جمعية مصارف لبنان ورئيس الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب

قال رئيس جمعية مصارف لبنان ورئيس الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب **الدكتور جوزف طربيه** «لقد دفعت الأزمة المالية العالمية الأخيرة إلى مراجعة عميقة وشاملة للأنظمة والتشريعات المالية والمصرفية على المستوى المحليّ في كل دولة، كذلك على المستوى الدولي بالنسبة إلى المعايير والقواعد المصرفية الدولية، وقد قامت العديد من الهيئات الرسمية والخاصة المحلية والعالمية بإجراء دراسات وتحليلات شاملة لمعرفة أسباب الأزمة ومكامن الخلل وإقتراح الإصلاحات المطلوبة لتعزيز صمود الأنظمة المالية والمصرفية وجعلها أقل عرضه للأزمات»، مشيراً إلى «أن الدراسات أظهرت مجموعة واسعة من نقاط الضعف التي كانت سبباً لنشوء الأزمة في الولايات المتحدة الأميركية أولاً، ثم تسربها وإنتشارها على نحو غير مسبوق عبر جميع النظم المالية والمصرفية الناشئة منها والمتطوّرة».

أضاف د. طربيه: «كما تعلمون، فإن عصرنا هو عصر الإنفتاح وسرعة الوصول إلى المعلومات، وعصر الإقتصادات الشامل للمعرفة، وعولمة الأنظمة المالية والمصرفية، وتالياً عولمة المخاطر والنجاحات، حيث إن المستهلكين والمستثمرين على حدّ سواء مدعوون لإتخاذ قرارات مالية غالباً ما تكون معقّدة في إدارة شؤونهم الحاضرة والمستقبلية، ومن شأن تعميم الخدمات المالية، أن يساعد في تكوين

DIAMOND SPONSORS
KIB
Bank Audi
FRANSABANK
بنك الدوحة
DOHA BANK
بنك مصر
BANQUE MISR
CAPITAL INTELLIGENCE

مستهلكين أكثر مسؤولية ووعياً وإلتزاماً مالياً، يُمكّنهم من قيادة عجلة التغيير في الإقتصاد، وتنشيط الإبتكار».

وخلص د. طربيه إلى أنه «من الممكن أن يبدأ التثقيف المالي في المدارس كي يؤمن للنشء الجديد التعليم المالي على حدّ سواء كالرياضيات وغيرها من علوم الحياة، فالمستهلك الواعي أكثر فهماً للمخاطر والمكاسب المرتبطة بالمنتجات المالية، وأكثر وعياً لحقوقه وواجباته. أمّا بالنسبة إلى المؤسسات الصغيرة فيمكن أن يوفّر لها الشمول المالي الأموال التي تحتاجها لتأسيس مؤسسة ما وتوسيعها. وعلى المستوى العام، يمكن أن يخفف الشمول المالي النموّ الإقتصادي عن طريق تحفيز الودائع، ومكافحة البطالة خصوصاً بين الشباب، حيث أصبحت هذه الشريحة في دولنا العربية خزّاناً للإرهاب بكل أشكاله».

خبراء مصرفيون ينصتون إلى الكلمات

وختم د. طربيه: «إنّ منبرنا في الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب، الذي لي شرف ترؤسه، هو منبر للبحث في هذه المسائل البالغة الأهميّة وغيرها من المسائل التي تهم مصارفنا ومصرفيينا العرب، وعلينا أن نساهم بجعل قطاعاتنا المصرفية والمالية، بكل مواردها البشرية قادرة على تعميم الخدمات ونشرها على كافة الفئات والشرائح في المجتمع لتمكين الأفراد المهمشين إقتصادياً من النمو، ومن إكتساب صلابة في مواجهة الصدمات، وبهذا نشارك في مكافحة البطالة والفقر المدقع اللذين هما مصدر الجريمة المنتشرة في مجتمعاتنا».

وسام حسن فتوح، الأمين العام لإتحاد المصارف العربية

فتوح: تعزيز ثقافة الشمول المالي

وتحدث الأمين العام لإتحاد المصارف العربية **وسام حسن فتوح**، مرحباً بالحضور «في فعاليات منتدانا الذي نعقده بالتعاون مع مجلس الإحتياط الفدرالي في الولايات المتحدة الأميركية للمرة الثانية في بلدنا الحبيب لبنان والذي يتناول مسألة لا تزال تشكل هاجساً لصُنّاع القرار في المؤسسات المصرفية والمالية على مستوى العالم، وفي مؤسساتنا المصرفية والمالية والعربية على وجه الخصوص، ألا وهي مسألة تداعيات الأزمة المالية العالمية التي عصفت بالعالم منذ ما يقارب السنوات الثماني والدروس المستقاة منها».

وقال فتوح: «مما لا شك فيه أن أهم ما أفرزته تلك الأزمة من دروس على مستوى العالم، يتمثل في مقاربة الحوكمة الرشيدة من منظور مختلف، ومسألة الشمول المالي الذي أضحى حاجة ماسة لمجتمعاتنا العربية، كذلك مسألة حماية العملاء في المصارف التي توليها السلطات الرقابية ما تستحقه من إهتمام»، مشيرا إلى «أننا في لبنان سجلنا تقدماً ملحوظاً في مسيرة تعزيز ثقافة الشمول المالي والحوكمة الرشيدة وحماية العميل المصرفي».

ونقل فتوح عن الإحصاءات في هذا الشأن قائلا: «إن عدد الفروع المصرفية بلغ في لبنان أكثر من 1250 فرعاً أي ما يوازي نحو فرع واحد لكل 3500 مواطن، وهذه نسبة عالية جداً قياساً بمحيطنا العربي»، مؤكدا «أن الذين يستخدمون البطاقات الإئتمانية والشيكات المصرفية يتزايد عددهم بإستمرار، كذلك الامر بالنسبة إلى الذين يلجأون إلى توطين فواتير خدماتهم الكهربائية والهاتفية وغيرها، كل هذا يعني أننا نسير في الطريق الصحيح في إتجاه الاستفادة من دروس الأزمة المالية العالمية».

لقطات من جلسات العمل

يوغورتجيان: الأزمة المالية كارثية

سركيس يوغورتجيان، المستشار في مجلس الإحتياطي الفدرالي - واشنطن

من جهته، وصف المستشار في مجلس الإحتياطي الفدرالي، واشنطن **سركيس يوغورتجيان**، الأزمة المالية العالمية بـ»الأزمة الكارثية»، والتي وضعت العالم «على شفير الهاوية»، وقال: «نحن غير آمنين مئة في المئة، فالطريق أمامنا لا يزال طويلاً بغية تأمين الاستقرار المالي الذي يبقى تحدياً دائماً لواضعي معايير الصيرفة الدولية وصُنّاع القرار المالي، وللهيئات الرقابية، ونأمل في ان ننجح في عملنا المستدام للوصول الى الإستقرار المنشود».

وختم يوغورتجيان: «نحن بحاجة الى جهود جماعية لإعادة الثقة بالقطاع المصرفي على المدى الطويل، لأن كل ما اتخذ حتى الساعة يتمثل بحلول قصيرة الأجل»، مشيداً بـ «أداء القطاع المصرفي العربي واللبناني الذي شكّل ولا يزال، الحجر الأساس في بنية الإقتصاد. فالمصارف العربية تلتزم تطبيق المعايير الدولية وخصوصاً في ما يتعلق بالحوكمة، وإدارة المخاطر».

فيلم فيديو

ثم جرى بث فيلم فيديو أعده إتحاد المصارف العربية تضمن مقابلات مع شخصيات وقيادات مصرفية ومالية عالمية وعربية، وتم التعليق عليه من قبل خبراء أميركيين ودوليين حول القرارات التي اتخذها حكام المصارف المركزية والمصارف والتي أثّرت على الإقتصاد.

خبراء ومشاركون من لبنان والدول العربية

فتوح عشية إفتتاح منتدى «الامتثال، حماية عملاء المصارف»:

«معيار الإبلاغ الموحد» يُكافح التهرّب الضريبي

ويُضاعف التعاون بين الدول ويزيد تحديات المصارف

بعد قانون الامتثال الضريبي الأميركي الذي شرّع في العام 2010، يدخل العالم اليوم في منظومة جديدة، تشبه «فاتكا» - FATCA (قانون الإمتثال الضريبي على حسابات الأميركيين الخارجية المختص بالتحصيل الضريبي للأميركيين)، إنما بصورةٍ أكثر شمولية، بحيث لا تتركّز على الحسابات الأميركية وحسب، بل على حسابات الأجانب في مختلف الدول، وتهدف إلى الحدّ من التهرّب الضريبي بين الدول، عبر تتبّع الحسابات المصرفية والاستثمارات الأجنبية والتواصل مع الدول من أجلها، وهو ما يُسمى بـ «معيار الإبلاغ الموحد».

إذاً بعد «فاتكا»، تجد المصارف اللبنانية نفسها اليوم أمام تحدٍّ جديد، فمعيار التبادل التلقائي للمعلومات المالية الصادر عن «منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية»، بتكليف من مجموعة العشرين، بدأ التحضير لتطبيقه عالمياً، وهو في الواقع يضع موضوع السرية المصرفية في منتصف الدائرة، فارضاً ضرورة تعديل القانون في هذا السياق، لرفع السرية، تطبيقاً للمعيار العالمي.

«الإبلاغ الموحد» والتعاون بين الدول

أمام الواقع الجديد، تحدث الأمين العام لإتحاد المصارف العربية **وسام حسن فتوح**، عشية إنعقاد منتدى «الامتثال، حماية عملاء المصارف، مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، وتطبيق المعيار 9 الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولي»، فقال: «إن هذا المنتدى يستضيف شخصيات أجنبية ضليعة في العالم المصرفي، للحديث عن موضوع «معيار الإبلاغ الموحد» الذي يشغل العالم حالياً،

ويقوم على التعاون بين الدول، بحيث أن المصرف يبلغ وزارة المالية عن كل أجنبي يتعامل معه، والوزارة المحلية تتواصل مع وزارة مالية بلده وتبلغها بالأمر، وتالياً تستطيع أن تحصّل الأخيرة الضرائب منه».

وخلص فتوح إلى «أن هذا المعيار من شأنه مكافحة التهرّب الضريبي ومضاعفة التعاون بين الدول في هذا السياق، وإن كان في المقابل يزيد تحديات المصارف ويطلب منها مهماتٍ إضافية، فهو يُشبه قانون «فاتكا»، إنما هو أكثر اتساعاً»، مؤكداً «أن الغرض من معيار الإبلاغ المشترك هو إستخدامه من قبل الدول الراغبة في التبادل التلقائي للمعلومات المتعلقة بالحسابات المالية، لتجنّب إنتشار معايير مختلفة والتي من شأنها أن تزيد تكاليف كل من الحكومات والمؤسسات المالية».

تحديد المواطنين لتحصيل الضرائب

يُمكّن المعيار الجديد الدول من تحديد مواطنيها وشركاتها خارج حدودها لتحصيل الضرائب. ووفق المعيار العالمي الجديد، قبل الدخول في التبادل التلقائي للمعلومات بين البلدان، من الضروري أن يكون لدى البلد المتلقي للمعلومات، الإطار القانوني والقدرات الإدارية والعمليات قيد التنفيذ لضمان سرية المعلومات الواردة، ويكون هذا المعيار بمثابة نهاية الملاذ الضريبي أو الجنة الضرائبية، وهي منطقة تفرض بعض الضرائب أو لا تفرض أي ضرائب على الإطلاق، أو هي دول تتمتع أنظمتها المصرفية بقوانين صارمة لتحافظ على سرية حسابات عملائها الأجانب، فتساعدهم على التهرب من دفع الضرائب في بلادهم الأصلية. علما أن هذه الملاذات ظلت لردح طويل من الزمن ملجأً للأموال غير الشرعية، وآخرها ما كشف عنه في ما سُمّي بفضيحة «وثائق بنما».

ما مصير زمن السرية المصرفية؟

في المحصلة، المعيار الجديد، الذي يُفرض على لبنان والعالم، هل يُنهي زمن السرية المصرفية؟ أيّ عالمٍ ينتظر الأنظمة المصرفية والمالية بعد حين؟ وهل يضرّ بالقطاع المصرفي اللبناني الذي يعتمد على السرية المصرفية التي يتميز بها؟ في المقابل، هل يُسهم المعيار الجديد في الحد من دخول الأموال غير الشرعية في المؤسسات المالية، وفي الحدّ من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وأجهزته؟ علما أنه بتاريخ 9 أيار 2016 كانت أعلنت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية «أن نحو 101 دولة وقّعت على الالتزام بمعيار تبادل المعلومات المالية تلقائياً لمواجهة التهرّب الضريبي». وتوقّعت المنظمة التي تتخذ من باريس مقراً لها، «بدء تبادل هذه المعلومات في أيلول 2018».

يُذكر أن ثمة 55 دولة أعلنت التطبيق المبكر للمعيار أي في نهاية عام 2017، بينما أعلنت 46 دولة التطبيق عام 2018 بينها لبنان ودول عربية أخرى.

خدمة التشفير ووسائل الدفع اللاسلكيّة تعزز الخدمات في بنك عوده

في سياق مُنتدى «الإمتثال، حماية عملاء المصارف، مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، وتطبيق المعيار 9 الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولي» الذي نظّمه الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب، قدمت رئيسة مجموعة حلول الدفع الإلكترونية وخدمة البطاقات في بنك عوده **رندة بدير**، ضمن جلسة بعنوان «ما بعد الأزمة المالية: الدروس المستقاة، إدارة الشركات، والإدماج المالي، وحماية المستهلك»، مداخلة سلطت الضوء فيها على «بروز تكنولوجيا جديدة تقف وراءها شركات التكنولوجيا

رندة بدير، رئيسة مجموعة حلول الدفع الإلكترونية وخدمة البطاقات في بنك عوده

المالية Fintechs ويدفعها جيل الألفيّة Millenials»، وشددت على «مدى تأثير هذه التكنولوجيا على صناعة الدفع عموماً».

وأشارت بدير مستندة إلى دراسة حديثة في هذا المجال، إلى «أنّ جيل الشباب يشكّل فئة المستهلكين الجدد الذين يخوضون معترك العمل، ويجنون المال، ويطالبون بعلاقة جديدة مع المؤسسات التي تسهر على حماية أموالهم. وهذه الأموال ستشكّل 7 تريليونات دولار أميركي من الأصول السائلة في حلول العام 2020»، لافتة إلى «أن هذا الجيل هو الجيل الأول الذي ولد في خضمّ الثورة التكنولوجية، وتالياً، فإن أبناءه يبحثون عن شركات ناشئة للتكنولوجيا المالية ليغيّروا وجه الصناعة المصرفية. وبتعبير آخر، هذا الجيل الألفيّ هو الذي يقود عملية التغيير في اعتماد وسائل الدفع اللاسلكيّة».

ورأت بدير «كي تستمرّ المصارف وتصمد في ظلّ هذه البيئة السريعة التغيّر، فهي بحاجة إلى التعاون مع شركات التكنولوجيا المالية (Fintechs) لكي تُبلور نماذج عمل جديدة تُمكّنها من مواكبة العصر»، مشددة على «مسائل الدفع اللاسلكية الحديثة»، قائلة: «مما لا شكّ فيه أن وسائل الدفع اللاسلكيّة مثل الـ Mobile Payment أصبحت اليوم تُسهّل حياتنا اليوميّة، حيث نتخلّص تدريجاً من النقود والبطاقات الفعلية من محفظتنا. وجريًا على العادة، كان بنك عوده سباقًا في مجال وسائل الدفع اللاسلكيّة في لبنان، حيث أثبت أنّها أكثر سهولة وأسرع من وسائل الدفع التقليدية».

وخلصت بدير إلى «التركيز على أهميّة مسألة الأمن على مستوى وسائل الدفع اللاسلكيّة»، قائلة: «ندرك تمامًا أنّه من غير الممكن دفع وسائل الدفع اللاسلكية قدمًا من دون تقديم حلول آمنة لحملة البطاقات والتجار معًا. لذلك، دخلنا في شراكة مع شركتي «ماستركارد» و«فيزا» لإطلاق خدمة التشفير (Tokenization)، وهي أحدث ميزة لتعزيز أمن وسائل الدفع اللاسلكيّة، والمتوافرة في بنك عوده».

Highlights

© Copyright 2018 ~ Union Of Arab Banks. Please see our Terms of Use and Privacy Policy